

Distr.: General
11 August 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

البند ٥١ من جدول الأعمال المؤقت*

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل
اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

النازحون نتيجة لأعمال القتال التي نشبت في حزيران/يونيه ١٩٦٧
وأعمال القتال التالية

تقرير الأمين العام

موجز

طلبت الجمعية العامة في قرارها ٨٨/٦٤ إلى الأمين العام أن يقدم إليها، بعد التشاور مع المفوضة العامة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار.

ويشير هذا التقرير إلى المراسلات التي جرت بين الأمين العام والممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة بشأن الإجراءات التي اتخذتها حكومة إسرائيل تنفيذاً لأحكام ذلك القرار ذات الصلة. وهو يعرض أيضاً المعلومات التي أتاحتها المفوضة العامة للأونروا للأمين العام عن عودة اللاجئين المسجلين لدى الوكالة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة من الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية.

* A/65/150.



١ - يقدّم هذا التقرير إلى الجمعية العامة عملاً بالفقرة ٥ من قرارها ٨٨/٦٤، المعنون "النازحون نتيجة لأعمال القتال التي نشبت في حزيران/يونيه ١٩٦٧ وأعمال القتال التالية"، والذي ينص منطوقه على ما يلي:

إن الجمعية العامة،

١ - **تعيد تأكيد** حق جميع النازحين نتيجة لأعمال القتال التي نشبت في حزيران/يونيه ١٩٦٧ وأعمال القتال التالية في العودة إلى ديارهم أو أماكن إقامتهم السابقة في الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧؛

٢ - **تعرب عن القلق البالغ** إزاء عدم الامتثال للآلية التي اتفق عليها الطرفان في المادة الثانية عشرة من إعلان مبادئ ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ بشأن عودة النازحين، وتؤكد ضرورة التعجيل بعودة النازحين؛

٣ - **تؤيد**، في غضون ذلك، الجهود التي تبذلها المفوضية العامة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لمواصلة تقديم المساعدة الإنسانية بالقدر المستطاع عملياً، على أساس طارئ وباعتبار ذلك تدبيراً مؤقتاً، إلى النازحين حالياً في المنطقة والذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدة المستمرة نتيجة لأعمال القتال التي نشبت في حزيران/يونيه ١٩٦٧ وأعمال القتال التالية؛

٤ - **تناشد بقوة** جميع الحكومات والمنظمات والأفراد التبرع بسخاء للوكالة وللمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية الأخرى للأغراض المذكورة آنفاً؛

٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم، بعد التشاور مع المفوضية العامة، تقريراً إلى الجمعية العامة قبل انعقاد دورتها الخامسة والستين عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

٢ - وأرسل الأمين العام في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٠، مذكرات شفوية إلى الممثلين الدائمين للدول الأعضاء، بمن فيهم الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة، وجّه فيها الانتباه إلى مسؤوليته عن تقديم تقرير بمقتضى القرار وطلب إلى الممثل الدائم إبلاغه بأي إجراء تكون حكومته قد اتخذته أو تعتزم اتخاذه تنفيذا للأحكام ذات الصلة من القرار.

٣ - وفي مذكرة شفوية مؤرخة ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠، رد الممثل الدائم لإسرائيل على النحو التالي:

تهدى البعثة الدائمة لإسرائيل لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة ويشرفها الإشارة إلى مذكرته المؤرخة ١٠ أيار/مايو ٢٠١٠ بشأن القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسنتين في إطار بند جدول الأعمال "وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى".

إن إسرائيل على الرغم من تصويتها ضد هذه القرارات، كما صوتت ضد القرارات المماثلة التي اتخذتها الجمعية العامة في الماضي، فإن البعثة الدائمة تود أن تكرر التأكيد على دعم إسرائيل للأنشطة الإنسانية التي تضطلع بها الأونروا. وتؤكد إسرائيل مجددا بهذا الخصوص عزمها على مواصلة تيسير تقديم الأونروا الخدمات الإنسانية الضرورية للمستفيدين في الميدان.

وبذلك إسرائيل أقصى ما في وسعها لتقديم المساعدة الإنسانية وتهيئة الظروف المناسبة لتنمية الاقتصاد الفلسطيني والتعاون في هذا المجال، بما في ذلك تحرير النظام الذي تدخل به السلع المدنية إلى غزة من القيود، فضلا عن الدخول في حوار سياسي مع السلطة الفلسطينية والمساعدة على تقديم المساعدة الإنسانية إلى المستفيدين الفلسطينيين على الرغم مما يتعرض له أمنها من تهديد متواصل وحاد.

وخففت إسرائيل إلى حد كبير من القيود الأمنية في الضفة الغربية خلال العام الماضي، حيث خفض منذ عام ٢٠٠٨ عدد نقاط التفتيش الرئيسية من ٤١ إلى ١٤ نقطة. ومنذ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أزيل ٣٥٧ حاجزا (متاريس رملية، حواجز طريقية). وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أزيلت عشرة حواجز طريقية من الطريق ٦٠، وهو الشريان الرئيسي الذي يربط الشمال بالجنوب في الضفة الغربية. وعموما، أصبح التنقل من الشمال إلى الجنوب في الضفة الغربية الآن سلسا، ولم يعد هناك إلا نقاط تفتيش قليلة على طول الطريق وهي مفتوحة عادة. وأدت هذه التطورات وغيرها من التطورات الإيجابية إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي قدره ٨ في المائة في الضفة الغربية في عام ٢٠٠٩، مقترنا بنمو في الاستثمار الأجنبي قدره ٦٠٠ في المائة منذ عام ٢٠٠٨.

وبرغم حماس، تواصل إسرائيل تسهيل دخول كميات كبيرة من الإمدادات الإنسانية إلى غزة وتحتفظ بممر إنساني مفتوح باستمرار لنقل أصناف الأغذية القابلة

للتلف والأغذية الأساسية إلى غزة. وفي عام ٢٠٠٩، نُقل إلى قطاع غزة ٥٧٦ ٧٣٨ طنا (٣٠ ٥٧٦ شاحنة) من السلع الأساسية الإنسانية. وفي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٠، نُقل إليه ١ ١٣٨ ٩٢ طنا (٤ ٠٥٦ شاحنة). وفي عام ٢٠٠٩، خرج من القطاع ٢٢ ٨٤٩ فلسطينيا، من بينهم ١٠ ٥٤٤ مريضا ومرافقوهم، للعلاج الطبي بإسرائيل. وفي عام ٢٠٠٩، دخل إلى قطاع غزة ٢٠ ٢١ من موظفي المنظمات الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، دفعت عجلة تنفيذ العديد من مشاريع الهياكل الأساسية، بما في ذلك في ميادين الإسكان، وغرف الدراسة، ومحطات معالجة مياه المجاري، والمرافق الطبية. وفي هذا الصدد، نقل إلى غزة في أواخر عام ٢٠٠٩، ٦٠٧ ٣ أطنان من الزجاج (حمولة ١٠٣ شاحنات) تحسبا لفصل الشتاء. وكذلك في الربع الأول من عام ٢٠١٠، نقل إلى قطاع غزة من إسرائيل ٢٣ طنا من الحديد و ٢٥ طنا من الأسمنت، إلى جانب ٣٩ طنا إضافيا من مواد البناء في أيار/مايو ٢٠١٠. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، أعادت حكومة إسرائيل النظر في سياستها تجاه غزة وقررت تحرير النظام الذي تدخل بمقتضاه السلع المدنية إلى غزة من القيود، بما في ذلك زيادة تدفق المواد المخصصة للمشاريع المدنية الخاضعة للإشراف الدولي.

وعلى الرغم مما ذكر آنفا، لا تزال المنظمات الإرهابية في الضفة الغربية وقطاع غزة الذي تسيطر عليه حماس نشطة في التخطيط للهجمات الإرهابية والإعداد لها ومحاولة تنفيذها.

وفي عام ٢٠٠٩، انطلق ٦٤٦ هجوما إرهابيا من الضفة الغربية أو نفذ فيها، مما أدى إلى مقتل خمسة أشخاص (ثلاث ضحايا بإطلاق الرصاص وضحيتان نتيجة للهجوم والطعن حتى الموت). وشهد النصف الأول من عام ٢٠١٠ تصاعدا مزعجا في النشاط الإرهابي الموجه ضد أهداف إسرائيلية في الضفة الغربية ومنطقة القدس. ففي الشهرين الأولين من عام ٢٠١٠، نفذ ٨٧ هجوما إرهابيا في الضفة الغربية. وفي شباط/فبراير ٢٠١٠ طُعن مواطن إسرائيلي حتى الموت في إحدى هذه الهجمات. وفي آذار/مارس ٢٠١٠، سُجل ٨٩ هجوما في الضفة الغربية والقدس: ثلاثة بأجهزة متفجرة، وخمسة بإطلاق النار، واثنان بالرشق بالحجارة و ٧٩ بقنابل المولوتوف. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، قتل مواطن إسرائيلي وجرح ثلاثة آخرون عندما فتح إرهابيون فلسطينيون النار على مركبتهم.

وفي عام ٢٠٠٩، انطلق ٦٩٩ هجوما إرهابيا من قطاع غزة، مما أدى إلى مقتل تسعة مواطنين إسرائيليين. وفي الفترة بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠١٠، سُجل شن أكثر من ٨٠ هجوما إرهابيا من غزة على إسرائيل، استخدمت فيها الصواريخ، وقذائف الهاون، والأجهزة المتفجرة المرتجلة، والأسلحة الصغيرة.

وقتل في هذه الهجمات ثلاث ضحايا - جنديان إسرائيليان وعامل تايلندي. والهجمات التي شنت بالصواريخ وقذائف الهاون ضد إسرائيل في العام الماضي هي استمرار لحملة إرهابية مستمرة منذ تسع سنوات أطلق فيها آلاف عديدة من هذه القذائف من غزة على مراكز مدنية إسرائيلية. ومما يثير الانزعاج أي أيا مما ورد أعلاه لم يرد ذكره في أي قرار من القرارات المذكورة آنفا.

وعلى الرغم من تأييد إسرائيل لأنشطة الأونروا الإنسانية، فما زال القلق يساورها إزاء الدافع السياسي وراء القرارات الآنفة الذكر، وهي تشعر بالانزعاج لأن تلك القرارات تعبر عن وجهة نظر متحيزة لا تعكس الواقع في الميدان. ومما يثير القلق العميق في هذا الصدد، التصريحات العلنية لمسؤولي الأونروا التي تتجلى فيها نبرة سياسية ومتحيزة. ويجب على الأونروا، بصفتها هيئة مهنية إنسانية أن تحرص على تجنب الإشارات إلى مسائل خلافية ذات طابع سياسي.

وتفضل إسرائيل أن توحد القرارات المتعلقة بالأونروا وأن تُزال منها كل اللغة السياسية الدخيلة. وفضلاً عن ذلك، تحت إسرائيل الأمين العام والأونروا على العمل، مع الأطراف المعنية للنظر في الوسائل التي يمكن أن تحسن بها الأمم المتحدة سبل النهوض برفاه الشعب الفلسطيني.

وفي هذا الصدد، تفضل إسرائيل أن تطبق في السياق الفلسطيني المبادئ الموحدة التي تهتدي بها الأمم المتحدة فيما يتعلق بمعاملة اللاجئين. وينبغي، على الأخص، أن تحدد ولاية الأونروا استحقاق خدماتها بما يتسق مع السياسات الموحدة للأمم المتحدة في هذا المجال. وفضلاً عن ذلك، ينبغي أن تشمل ولاية الأونروا التعزيز الفعلي في السياق الفلسطيني، لأهداف الأمم المتحدة المطبقة على نطاق واسع وهي إعادة توطين اللاجئين وإدماجهم محليا.

وتشكل قرارات الجمعية العامة السنوية بشأن الأونروا انحرافا عن السياسة الموحدة للأمم المتحدة في مجال شؤون اللاجئين تكمن وراءه دوافع سياسية. وأدى تسييس هذا المسألة الإنسانية الصرفة إلى تفاقم أحوال اللاجئين الفلسطينيين بالحلولة دون اعتماد حلول عملية لاحتياجاتهم، مثل تلك التي طبقت بنجاح في عدد كبير

من مجموعات اللاجئين حول العالم. وتعلق إسرائيل أهمية كبيرة على أن يُدخل من التغييرات على تلك القرارات ما يكفل اتساق ولاية الأونروا مع المبادئ العامة التي تهددي بها الأمم المتحدة في سياستها بشأن اللاجئين.

٤ - وفيما يتعلق بالفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٨٨/٦٤، حصل الأمين العام من المفوض العام للأونروا على المعلومات التي أتيحت له بشأن عودة اللاجئين المسجلين لدى الوكالة. ووفقاً لما أشار إليه في تقارير سابقة عن هذا الموضوع، لا تشارك الوكالة في أي من ترتيبات عودة اللاجئين، ولا في أي ترتيبات لعودة النازحين غير المسجلين على أنهم لاجئون. وتستند معلوماتها إلى الطلبات المقدمة من اللاجئين المسجلين العائدين لتحويل سجلات قديمهم لدى الوكالة من الأردن أو الجمهورية العربية السورية أو لبنان إلى المناطق التي عادوا إليها. والوكالة ليست بالضرورة على علم بعودة أي لاجئين مسجلين لم يطلبوا تحويل سجلات قديمهم. وفي حدود ما تعلمه الوكالة، فقد عاد، في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، من اللاجئين المسجلين لدى الأونروا، ٣٧٦ لاجئاً إلى الضفة الغربية و ٢٧٢ لاجئاً إلى قطاع غزة من أماكن خارج الأرض الفلسطينية المحتلة. وحديث بالملاحظة أن بعض هؤلاء ربما لم يترجوا عام ١٩٦٧ بل في أعوام سابقة أو لاحقة أو قد يكونون أفراداً من أسرة لاجئ مسجل نازح. ومن ثم، ومع مراعاة التقديرات الواردة في الفقرة ٤ من التقرير السابق (A/64/323)، يبلغ عدد النازحين المسجلين بصفتهم لاجئين ممن علمت الوكالة بأنهم عادوا إلى الأراضي المحتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ نحو ٣٣ ٢٧٤ نازحاً. ولا تستطيع الوكالة تقدير العدد الإجمالي للنازحين العائدين. فهي لا تحتفظ سوى بسجلات للاجئين المسجلين، بل إن تلك السجلات نفسها، كما ذكر آنفاً، وتحديدًا ما يتعلق منها بأماكن وجود اللاجئين المسجلين قد لا تكون كاملة.

٥ - وبصدد الفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٨٨/٦٤، يشير الأمين العام إلى تقرير المفوضة العامة للأونروا عن الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ (A/65/13) وإلى التقارير السابقة للمفوضة العامة للاطلاع على البيانات المتعلقة بالمساعدات المستمرة والجارية التي تقدمها الأونروا إلى النازحين المحتاجين إلى مساعدة مستمرة.